

## انتشار ظاهرة مخالفات البناء في اللاذقية

## محافظ اللاذقية: ضبط عشرات المخالفات وتشميعها وإحالة المخالفين إلى القضاء

اللاذقية - عبيد محمود

شهد محافظ اللاذقية عامر هلال، على قمع مخالفات البناء باعتبارها خطاً أحمر وغير مسموح التهاون فيها. وخلال حضوره جلسة مجلس محافظة اللاذقية من الدورة العادية السادسة للعام الحالي، أشار هلال إلى أن ظاهرة مخالفات البناء منتشرة في عدد من الوحدات الإدارية ويتم متابعتها وقمعها وفق القانون. وذكر المحافظ هلال أنه تم ضبط عشرات المخالفات خلال الأيام الماضية وتشميعها وإحالة المخالفين إلى القضاء المختص. كما شد هلال على متابعة عمل البلديات والتأكيد على عدم التسكوت عن الأخطاء والعمل تحت سقف القانون، مؤكداً ضرورة أن يكون العمل البلدي عبر أشخاص لديهم الخبرة وإبعاد غير الكفؤين عن العمل فيها وخاصة بملف المخالفات.



بدوره كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع المدن والبلدان في محافظة اللاذقية بشار نديم أسد لـ «الوطن»، عن ضبط عدة مخالفات بناء في مناطق متفرقة بالمحافظة، لافتاً إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين أصلاً. وأوضح أسد أنه بناء على معلومات واردة إلى المحافظة وبتابعة وتوجيهات المحافظ تم القيام بالكشف على عدة مواقع في مدينة اللاذقية وضبط مخالفات بناء منها في مشروع العراش، ومسرح، الغراف، الزراعة، شارع الجمهورية، شارع الثورة، زغرين - دواي قديس، برج إسلام. ولفت عضو المكتب التنفيذي إلى أن متابعة مخالفات البناء تأتي في إطار تطبيق

المرسوم التشريعي رقم ٤٠ لعام ٢٠١٢ وتعليماته التنفيذية ولاسيما المادة ٢ التي تنص على إزالة الأبنية المخالفة ومخالفات البناء (بالهدم) بعد تاريخ صدور المرسوم التشريعي ٤٠ لعام ٢٠١٢ مهما كان نوعها وموقعها وصفة استثمارها أو استعمالها. وذكر أنه تم تشكيل لجنة لجرد المخالفات في عدة مناطق منها في برج إسلام، والقيام بجولة إلى المنطقة بتوجيهات من المحافظ وتم ضبط ٤ مخالفات لأبنية سكنية وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للمرسوم رقم ٤٠، ومتابعة عمل كل الوحدات الإدارية لضبط أي مخالفة بناء ومحاسبة المخالفين. وأشار أسد إلى ضبط ٣ مخالفات بناء

عضو مكتب تنفيذي لـ «الوطن»: قرارات هدم واقتراح بإبعاد المقصرين

وشد أسد على الحرص بتطبيق المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢، مشيراً إلى أنه نظراً لانتشار ظاهرة البناء بكثرة ضمن نطاق عمل مجلس مدينة اللاذقية، ومنها ما هو ناتج عن تواطؤ بعض العاملين بمرافقة البناء والمخالفات مع المسؤولين عن تنفيذ المخالفة سواء من مالكي العقارات أو متعهدي البناء، فقد تم اقتراح إبعاد العاملين المقصرين في أداء واجبهم بفتح المخالفات عن العمل في مراقبة المخالفات، وتشكيل لجان أو مجموعات عمل جديدة تتضمن عناصر كفوءة وفي حال الضرورة الاستعانة بمتقنين من خارج مجلس المدينة (مديرية الخدمات الفنية - مديرية البيئية) للعمل بمراقبة المخالفات.

صب الأعمدة وإنشاء الجدران وتسويرها ليتم لاحقاً صب السقف، مع ضبط كميات بداخلها من حديد التسليح المستعمل، ومواد معدنية تستخدم في تسوير الحداق، وأعمدة إنارة، ويفصل بينها مع المخالفة الثانية جدار، وهي عبارة عن محل بمساحة تقارب ٤٠ متراً مربعاً تم إنشاء الجدران ووضع علق معدني تمهيداً لصب السقف. وأضاف إلى المباشرة بأعمال بناء قواعد وصناعات من دون الحصول على التراخيص اللازمة، وتم تشميع المخالفات وتنظيم الضبوط اللازمة وإحالتها إلى القضاء المختص أصلاً. وفي حي الغراف، تم ضبط مخالفتي بناء على الشارع الرئيسي لسوق الجمعة رقم ٤٠، ومتابعة عمل كل الوحدات الإدارية لضبط أي مخالفة بناء ومحاسبة المخالفين. وأشار أسد إلى ضبط ٣ مخالفات بناء

## حماة تشن حملة على المتاجرين بالحرقوات

## مدير التموين: ١٧٦ مليون ليرة غرامات بحق محطات ومتاجرين بالحرقوات خلال الشهر الماضي

حماة - محمد أحمد خبازي

كشف مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيد لـ «الوطن» أن قيمة الغرامات المفروضة بحق المتاجرين بالحرقوات خلال شهر تشرين الأول بلغت نحو ٦٧٦ مليون ليرة. وأشار زيد إلى أن حماية المستهلك حملة مستمرة ومشددة على المتاجرين بالحرقوات من محطات وبيع بطرق غير مشروعة يختلف مدن المحافظة ومناطقها، مؤكداً ضبط العديد من مركباتي المتاجرة بالحرقوات وخصوصاً المازوت والبنزين، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وكشفت المعلومات الموقفة التي حصلت عليها «الوطن» من المديرية، أن حماية المستهلك ضبطت في سياق حملتها لمكافحة الاتجار بالحرقوات، محطة محروقات عمان وعوض لمتاجرتي بنحو ٧٠٠٠ ليرة من المازوت و٢٨٠٠ ليرة من البنزين بطريقة غير مشروعة، وغرمتها بـ ٣٤٦ مليون ليرة. كما ضبطت ١١ ضبطاً بحق مخالفين، وغرمتهم نحو ٣٠ مليون ليرة بعد مصادرتها الكميات المضبوطة وسلمتها أصولاً لفرع محروقات، كما ضبطت محطة ح. ورد لاتجارها بنحو ١٥٤٦ ليرة من البنزين، والشروع بالاتجار بنحو ٦٥٠ ليرة من المازوت، وغرمت صاحبها بنحو ٦٠ مليون ليرة، ومحطة القاضي بمخالفة تقص الكيل بمقدار ١ ليرة في كل ٢٠ ليرة من البنزين، وغرمت صاحبها بـ ١٢٦ مليون

ليرة، ونظمت ضبطاً بحق محطة إسحاق. ن بمخالفة جميع مادة المازوت بقصد الاتجار بها، وغرمت صاحبها بنحو ٧ ملايين ليرة بعد حجزها الكمية المصادرة أصلاً. وذكر زيد أن حماية المستهلك ضبطت أيضاً محطة ديمو بريف مصياف، بمخالفة الاتجار بـ ٩٠٠ لتر من البنزين و٢٤٠٠ لتر من المازوت، وغرمت صاحبها بنحو ١١٨ مليون ليرة. كما ضبطت ثلاثة متاجرين بالبنزين والمازوت غرمتهم بـ ١٤ مليون ليرة. ونظمت ضبطاً بحق صهريج نقل بنزين بمخالفة تقص الكيل بمقدار ١٢٠ ليتراً بالصهرج، وغرمت صاحبها بمخالفة م. مشهراوي، بـ ٥ ملايين. ولفت زيد إلى أن المديرية أغلقت الشهر الماضي أيضاً محطة الوراقة وحربنفسه مدة ٣ أشهر، ومحطة ربيعو لمدة ٦ أشهر، لارتكابها مخالفات بنقص الكيل والاتجار بالحرقوات. وأكد زيد أن الحملة مستمرة على مدار الساعة لضبط الاتجار غير المشروع بالحرقوات، والقضاء على السوق السوداء قدر المستطاع، وتوفير الحرقوات لمستحقيها بالطرق النظامية.



منظقي نهر عيشة وميدان أبو حبل ولحظ



## ٣ لجان لمعالجة الإشغالات المخالفة في دمشق.. وسوق حمام بالشاغور يومي الجمعة والأحد

## عقد مع شركة لدراسة المخطط العام لمدينة دمشق ومحيطها بمساحة /٥٩/ ألف هكتار

| فادي بك الشريف

أكدت مديرية دوائر الخدمات في محافظة دمشق ريماء جورية إعداد دراسة لفصل شبكة الصرف الصحي عن شبكة المطريات استعداداً لفصل الشتاء، مبيّنة إجراء أعمال التعديل له بالمئة ٩٥ بالمئة من المطريات العاصمة.

وفي ردها على تساؤلات أعضاء مجلس المحافظين، لفتت جورية إلى أن المكتب التنفيذي وافق تشكيل ثلاث لجان لمعالجة الإشغالات المخالفة في المدينة وذلك بالتعاون والتنسيق مع قسم شرطة محافظة دمشق. ودعت جورية، أعضاء المجلس للتنسيق والتشاور مع المختارين ولجان الأحياء لإبراج مطالبهم الخدمية للأحياء وملاحظاتهم ضمن الخطة الخدمية لعام ٢٠٢٤ التي يتم إعدادها حالياً، مضيفة بالقول: أبواب جميع رؤساء البلديات مفتوحة أمام المواطنين.

ونظمت جورية تملك النواظير للأبنية، ولاسيما أن تظاير البناء يتم تعيينه من لجنة البناء كما يتم فصله من قبلها، كما أنه لا علاقة للجنة الإدارية بتعيين الناظور. وقالت بالنسبة لتكتم لجنة البناء بالبناء، يتحمل هذا التصرف الناظور لكونه يتم انتخاب اللجنة من قبلهم.

مطالب الأعضاء الخدمية في خطة مديرية دوائر الخدمات لعام ٢٠٢٤ ومتابعة ومراقبة سوق الحمام في منطقة الشاغور، وتساءل الأعضاء عن نسب توزيع سندات الأسهم التنظيية للمالكين في منطقة باسلييا سيتي وموعد التخصص على المقاسم فيها، وترحيل الأثرية الناتجة عن حفريات المقاسم من المنطقة، وعن المراحل التي أنجزتها المحافظة في إعداد المصور العام لدمشق ومحيطها الحيوي، كما طالب الأعضاء بضرورة تزويد المدارس بحاويات القمامة واستكمال تزفيت الشوارع وفق الخطة الخدمية الموسومة ومعالجة



الحفريات في عدد من شوارع المدينة. وفي ردهم على المداخلات بين مدير تنفيذي المرسوم /٦٦/ رياض ديباب أن العدد الإجمالي لسندات الملكية التي تم تسليمها في منطقة (باسلييا سيتي) حتى تاريخه بلغ /١٤٣٨٩٥/ سنداً وعدد السندات المسلمة لأصحاب الحقوق بلغ نحو /٧٥٩٣٢/ سنداً للمالكين والورثة. ونوه ديباب بأن عملية تداول السندات للأسهم التنظيية في المنطقة المذكورة كانت قد بدأت منذ تاريخ ٢٠٢٣/٥/١٥ وهي لمدة عام واحد، بعدها سصار إلى فتح باب التخصص على المقاسم التنظيية التي

جنوب الميدان فقد تم لحظه بخطة مديرية التنظيم والتخطيط العمراني وذلك بعد الانتهاء من دراسة المخططات المبشرين فيها في المناطق التنظيية (ماروتا سيتي - باسلييا سيتي - جوبر - القابون الصناعي والسكني).

مدير النظافة عماد العلي أكد أن المديرية تخدم المدارس بحاويات القمامة وفق الكميات المتوفرة، مشيراً إلى ضرورة التعاون والتنسيق مع مديرية التربية لتخديم جميع المدارس بالعدد الكافي من الحاويات، مضافاً: لا يمكن تخديم جميع المدارس بحاويات.

معاون مدير الصيانة عمر الخطيب أكد أن عدداً كبيراً من عقود الإسفلت وصلت نسبة التنفيذ فيها إلى نحو ٨٥ بالمئة، لكن بعض العقود توقف تنفيذ الأعمال فيها بسبب توقف مجل الإسفلت عن العمل لنقص توريدات

تستمر مدة عام وبعد التخصص يصدر قرار من المكتب التنفيذي بالتخصص وإحالتها إلى مديرية المصالح العقارية لتسجيلها أصولاً. من جانبه أوضح مدير التخطيط والتنظيم العمراني حسن طرابلسي أن المحافظة قامت بتوقيع عقد مع إحدى الشركات لدراسة المخطط العام لمدينة دمشق ومحيطها الحيوي بمساحة /٥٩/ ألف هكتار منها /١١/ ألفاً ضمن حدود المدينة والباقي ضمن حدود محافظة ريف دمشق، مبيّناً أن محافظتي دمشق وريف دمشق يعملان بالتنسيق مع بعضهما لاستكمال المخطط. وأشار طرابلسي إلى أنه بالنسبة لتنظيم